

تطبيق سياسة عجز الموازنة (وليس توازن الموازنة) يُعزز من فاعلية تخفيض الضرائب في زيادة الدخل والقضاء على الفجوة الركودية.

الخلاصة:

يشترط لنجاح الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي على الدخل هو وجود طاقة فائضة وموارد عاطلة في الاقتصاد، إضافة إلى عدم اللجوء إلى زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق الحكومي الزائد، ويشترط لنجاح سياسة تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي وزيادة الدخل، أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي، وفي كلتا الحالتين يكون الحفاظ على عجز الموازنة (وليس توازن الموازنة) هو الاتجاه الصحيح لتعزيز فاعلية وكفاءة الأثر التوسعي للسياسات المالية في القضاء على الفجوة الركودية.

3. دور السياسات المالية معالجة الفجوة التضخمية (تطبيق)

- عرفنا في المثال السابق أن الاقتصاد يعاني من فجوة تضخمية في الفترة الثالثة مقدارها (2000) مليون دولار، وهي الحالة التي تم توضيحها في الشكل السابق (شكل 2-5).
 - وسبب هذه الفجوة وجود طلب كلي فعلي (AD_A) (7000) أكبر من الطلب الكلي المرغوب (AD_F) اللازم للحفاظ على مستوى ناتج (دخل) التوظيف الكامل عند (5000) مليون دولار.
 - وقد ذكرنا سابقاً أن إغلاق الفجوة التضخمية يتم بتطبيق سياسات مالية انكماشية من خلال:
 - تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل تخفيض الطلب الكلي.
 - أو من خلال تخفيض الإنفاق الاستهلاكي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الضرائب التي تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي فالطلب الكلي.
 - أو من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بصورة متزامنة.
- السؤال الآن هو: ما حجم الانخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق الفجوة التضخمية؟ وما حجم الزيادة في الضرائب؟ وأيها أفضل من وجهة نظر السياسات المالية للحكومة؟
- بالاستعانة بمعادلة مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب الثابتة نجد ما يلي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - a_1} \Delta G$$

$$-2000 = \frac{1}{0.2} \Delta G$$

$$-2000 = 5 \Delta G$$

$$\Delta G = \frac{2000}{5} = -400$$

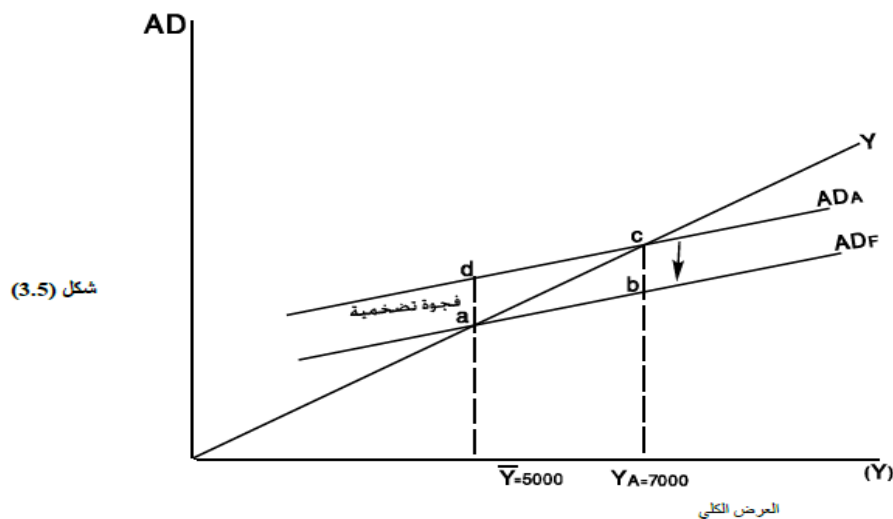
أي أن حجم الانخفاض في الإنفاق الحكومي اللازم لإغلاق فجوة تضخمية مقدارها 2000 مليون دولار هو 400 مليون دولار.

أما حجم الزيادة في الضرائب الثابتة:

$$\begin{aligned}\Delta Y &= \frac{-a_1}{1 - a_1} \Delta T_0 \\ -2000 &= \frac{-0.8}{0.2} \Delta T_0 \\ -2000 &= -4 \Delta T_0 \\ \Delta T_0 &= \frac{-2000}{-4} = 500\end{aligned}$$

أي أنه إذا اختارت الحكومة زيادة الضرائب لإغلاق الفجوة التضخمية، فإنه ينبغي أن تزيد الضرائب بمقدار 500 مليون دولار من أجل إغلاق الفجوة التضخمية التي مقدارها 2000 مليون دولار.

- ويلاحظ من هذه النتائج أن خيار زيادة الضرائب قد يبدو أفضل من تخفيض الإنفاق الحكومي. ولكن هذه الأفضلية تعتمد على أولويات السياسات المالية وأهدافها وعلى مدى العبء الذي يتحمله أفراد المجتمع من زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي.
- لتوضيح أثر السياسات المالية الانكماشية في توازن الدخل بياناً، نلاحظ الشكل (3-5)، حيث يؤدي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب إلى انتقال دالة الطلب الكلي الفعلي (AD_A) إلى دالة الطلب الكلي المرغوب (AD_F) لتتقاطع مع دالة العرض الكلي عند النقطة (a)، وهي نقطة توازن الدخل عند مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.



الخلاصة

- الدخل الكامن هو ذلك المستوى من الدخل الذي يتحقق عند التوظيف (التشغيل) الكامل لعناصر الإنتاج.
- التوازن المرغوب للدخل يحدث عندما يكون الدخل الفعلي في فترة زمنية معينة قد تحقق عند التشغيل (التوظيف) الكامل لعناصر الإنتاج، وفي هذه الحالة يتطابق كل من مفهوم الدخل الفعلي والدخل الكامن، ويطلق على هذا المستوى من الدخل: دخل التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- يحدث التوازن غير المرغوب للدخل في حالتين هما:
 - عندما يكون الدخل الفعلي أقل من الدخل الكامن، وهذه الحالة يعاني الاقتصاد من اختلال كلي يسمى بالفجوة الركودية.
 - أو عندما يكون الدخل الفعلي المحقق أكبر من الدخل الكامن، وهذه الحالة تسمى بالفجوة التضخمية.
- الفجوة الركودية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) الفعلي (AD_A) أقل من الطلب الكلي المرغوب (AD_F) اللازم لتحقيق دخل التوظيف الكامل.
- الفجوة التضخمية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي الفعلي (AD_A) أكبر من الطلب الكلي المرغوب (AD_F) اللازم للحفاظ على مستوى دخل التوظيف الكامل، أي هي تلك الفجوة التي يكون فيها الدخل النقدي الفعلي أكبر من الدخل الكامن الحقيقي (عرض السلع والخدمات).
- القضاء على الفجوة الركودية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية، أي: زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما.
- القضاء على الفجوة التضخمية يتطلب تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية، أي: تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما.
- يشترط لنجاح الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي أن تكون هناك موارد عاطلة، وأن لا يتم زيادة الضرائب، ويشترط لنجاح الأثر التوسعي لتخفيض الضرائب أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي.

الفصل السادس

النقود والمصارف ودور السياسة النقدية

يهدف هذا الفصل إلى تمكين الطالب من استيعاب المفاهيم الأساسية للنقود والمصارف. إذ يتركز هذا الفصل على مناقشة وعرض طبيعة وظائف النقود وأساليب قياس عرض النقود، إضافة إلى تحليل دور الجهاز المصرفي في التأثير في عرض النقود. كذلك، فإن هذا الفصل يقدم عرضاً تحليلية مختصرة لمدارس تحليل الطلب على النقود، وكيفية تحديد التوازن في سوق النقود. وبصورة محددة، فإن موضوعات هذه الوحدة هي:

- أولاً : طبيعة النقود : المفهوم والوظائف وقياس عرض النقود.
 - ثانياً : مدارس تحليل الطلب على النقود وتوازن سوق النقود.
 - ثالثاً : الجهاز المصرفي: المكونات والوظائف.
 - رابعاً : السياسات النقدية : المفهوم والأدوات.
 - خامساً : دور السياسات النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.
- ومن ناحية أخرى، فإن الغرض من دراسة النقود والمصارف هو توضيح وبيان علاقة النقود والمصارف بدور السياسات النقدية في معالجة اختلالات الاقتصاد الكلي.

أولاً: طبيعة النقود (المفهوم وأساليب القياس):

لجأ الإنسان إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل بعد تجارب مختلفة مرت بها المجتمعات الإنسانية في ظل نظام المقايضة الذي كان سائداً قبل عصر استخدام النقود. وقد مر استخدام النظام النقدي بمراحل مختلفة بدءاً من النظام النقدي السلعي إلى النظام النقدي المعدني ثم إلى النظام النقدي الورقي. وتطورت أنظمة النقد الورقية وتعددت أشكالها ومنها النقود المصرفية ونقود الائتمان كبطاقات الائتمان بأنواعها المختلفة، وأخيراً النقود الإلكترونية. على أن السمة الأساسية التي يتمتع بها النظام النقدي الورقي هي سمة القبول العام في المجتمع، وهي السمة التي تشكل المصدر الرئيس لتعريف النقود.

1. تعريف النقود:

تتعدد المداخل المختلفة لتعريف النقود، ولكننا نورد تعريفاً للنقود وفقاً لمدخل وظائف النقود على النحو الآتي:

((النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام لدى أفراد المجتمع وتستخدم كوسيط في المعاملات (المعادلات) ومقياسا للحساب ومخزنا للثروة أو القيم وأداة التسوية المدفوعات الآجلة)).

يبين بشكل واضح هذا التعريف، أن للنقود وظائف أساسية هي ما يلي:

(1) النقود وسيط للمعاملات:

تعتبر هذه الوظيفة هي الوظيفة الأساسية كونها تنبع من قبول الناس لذلك، وهي بذلك تركز السمة العالية التي يتفوق فيها استعمال النقود كبديل عن نظام المقايضة الذي اقترن بصعوبات وتعقيدات كثيرة في الأزمنة الماضية. ومما جعل أداء النقود لوظيفة الوساطة في المبادلات أو المعاملات بتفوق ونجاح هو توفر عدد من الشروط التي تتمتع بها النقود، وهي:

- الاستقرار النسبي في قيمة النقود.
- قابلية النقود للتجزئة والانقسام والتجانس.
- قابليتها للنقل بسهولة وبأقل تكلفة.
- ثقة الناس بالنقود، وهي ثقة تنبع من ضمان السلطات النقدية للوفاء بالنقود، لأن ذلك يعتبر أحد مظاهر سيادة الدولة.
- صعوبة قابلية النقود للتزوير.

(2) النقود مقياس للقيم أو وحدة للحساب:

تستخدم النقود كأداة لحساب قيم السلع والخدمات حيث يمكن استخدام النقود للمقارنة بين أسعار السلع والخدمات بسهولة تامة، وهي الوظيفة التي تفوقت فيها النقود على نظام المقايضة.

(3) النقود مخزن للثروة أو القيمة:

كان الناس في ظل نظام المقايضة يواجهون صعوبات كبيرة في تخزين ثرواتهم، ويتعرضون لمخاطر كبيرة، منها التعرض للسرقه أو تلف الثروة أو صعوبات النقل والتخزين، غير أن استعمال النقود كمخزن للثروة تغلب على هذه الصعوبات، وصار بإمكان الأفراد الادخار والاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقود، أي أن النقود تؤدي وظيفة مخزن للثروة أو مخزن للقيمة بسهولة تامة، لأنها تتمتع بميزة أنها أصل كامل السيولة يتم تحويلها إلى سلع أخرى بتكلفة منخفضة ودون خسائر في قيمتها.

(4) النقود أداة لتسوية المدفوعات الآجلة:

تقوم كثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية والخارجية على أساس التسويات الآجلة حيث تتم هذه التسوية من خلال النقود. أي أن وسائل دفع هذه القروض أو المدفوعات الآجلة يتم باستخدام النقود.

2. عرض النقود: (المفهوم وأساليب القياس)

إن مفهوم عرض النقود ينصرف إلى إجمالي تداول كمية النقود المصدرة خلال فترة زمنية معينة أي إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال فترة محددة من السنة (نهاية السنة). أي أن هنالك فرق بين مفهوم كمية النقود، وهي الكمية المصدرة من النقود التي تتحدد بناء على قرار سياسي من السلطات النقدية في البلد (البنك المركزي)، وبين مفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة وليس البنك المركزي فقط.

وفي معنى أخرى، يطلق على عرض النقود مفهوم إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع في الاقتصاد. ولكن قياس عرض النقود يتم بطريقتين رئيسيتين هما:

(أ) المقياس الضيق للنقود وغالبا يعطي الرمز (M1)

إن الأساس الفكري لهذا المقياس ينطلق من الدور الوظيفي للنقود كأداة أو وسيط في التبادل والمعاملات وهي الطريقة التي تعرف بطريقة المعاملات. وبناء على هذه الطريقة فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- السيولة (النقد) المتداولة بين الأفراد، وتتكون من كافة العملات المعدنية والورقية، ويرمز لها بالرمز (C).
 - الودائع الجارية، وتشمل الشيكات البنكية وبطاقات الائتمان والنقود الإلكترونية، ويرمز لها ب (D).
- ويلاحظ أن هذين البندين يعكسان دور النقود كوسيط في التبادل، أي باختصار فإن المقياس الضيق للنقود هو: $(M1=C+D)$.

(ب) المقياس الواسع للنقود (M2)

إن الأساس الفكري لهذا المقياس هو التركيز على وظيفة النقود كمخزن للقيمة أو للثروة، ولذلك يُنظر إلى عرض النقود على أنه يشمل كل الأصول المالية التي يمكن تحويلها إلى سيولة أو إلى نقود بدون خسارة في قيمتها الاسمية ويعرف هذا المقياس بطريقة السيولة. وبناء على هذا المقياس، فإن عرض النقود يشمل البنود الآتية:

- النقود بمعناها الضيق (M1).
 - كافة الودائع الآجلة، مثل ودائع الادخار + ودائع الأجل + ودائع بالعملة الأجنبية + أي أسهم وسندات.
- ويطلق على ودائع الأجل بأشباه النقود أو (شبه النقود).
- باختصار، فإن المقياس الواسع لعرض النقود هو: $(M2 = M1 + \text{أشباه النقود})$

3. الجهات المؤثرة في عرض النقود

يمكن القول أن هناك ثلاث جهات رئيسة تؤثر في حجم عرض النقود، أو بمعنى أدق تؤثر في تغيير عرض النقود، وهي:

(أ) السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي

يمارس البنك المركزي تأثيره على عرض النقود من خلال التحكم في القاعدة النقدية (B) إضافة إلى التأثير في مكونات مضاعف النقود (استنتاج لمضاعف النقود الواسع).

والقاعدة النقدية هي كمية النقود الأساسية التي يصدرها البنك المركزي (B) وتتكون من:

- النقد المتداول بين الأفراد (أوراق البنكنوت) (C).
- الاحتياطات في الجهاز المصرفي (الذي يتكون من البنك المركزي + المصارف التجارية التقليدية + المصارف الإسلامية + البنوك المتخصصة) أي أن القاعدة النقدية هي:

$$B = C + R$$

حيث :

$$B = \text{القاعدة النقدية.}$$

$$C = \text{النقد المتداول.}$$

$$R = \text{الاحتياطات في الجهاز المصرفي.}$$

ولذا فإن معادلة عرض النقود يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$M = m.B$$

حيث:

$$M = \text{كمية عرض النقود.}$$

$$m = \text{مضاعف النقود.}$$

$$B = \text{القاعدة النقدية.}$$

يلاحظ أن البنك المركزي يؤثر على عرض النقود من خلال التأثير في كل من:

- القاعدة النقدية (B)

- مضاعف النقود (m).

ويمكننا كتابة معادلة عرض النقود بدلالة التغيرات في المعادلة على النحو الآتي:

$$\Delta M = m \Delta B$$

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta B}$$

او مضاعف النقود = التغير في عرض النقود \ التغير في القاعدة النقدية.

(ب) الجمهور (أفراد المجتمع):

يعتمد تأثير الجمهور في عرض النقود على حجم كمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها خارج البنوك مقارنة بحجم النقود التي يرغبون في إيداعها في البنوك، أي تعتمد على نسبة السيولة إلى حجم الودائع وعلى نسبة الودائع الآجلة إلى حجم الودائع. لنفترض أن

$$\left(cd = \frac{C}{D} \right)$$

هي نسبة السيولة التي يحتفظ بها الجمهور خارج البنوك وأن

$$\left(td = \frac{T}{D} \right)$$

هي نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع التي يحتفظ بها الجمهور داخل البنوك. فكلما كانت نسبة السيولة (cd) أقل، وبالتالي كلما كانت نسبة الودائع الآجلة أكبر (td) فإن هذا يعني أن الجمهور يرغب في الاحتفاظ بحجم أكبر من النقود داخل البنوك، وهذا يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على الإقراض أو منح الائتمان وهذا يؤدي إلى زيادة قدرتها على خلق النقود وزيادة عرض النقود. والعكس يحدث لو رغب الجمهور في الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود في صورة سائلة (أي خارج البنوك cd تكون مرتفعة)، فإن هذا يضعف قدرة البنوك في التأثير على عرض النقود.

(ت) المصارف التجارية:

- تعتمد قدرة المصارف في التأثير على عرض النقود على عدد من العوامل هي:
- مدى تفضيلها للاحتفاظ باحتياطيات فائضة، فكلما احتفظت المصارف التجارية باحتياطيات فائضة كبيرة في خزائنها أو لدى البنك المركزي فإن ذلك يضعف من قدرتها في التأثير على عرض النقود.
 - حجم ودائع الجمهور في المصارف التجارية ومدى انتشار عادة التعامل مع المصارف من خلال الشيكات والحوالات والوسائل المصرفية الحديثة.
 - مدى رغبة الجمهور في طلب القروض والائتمان من المصارف التجارية. وكلما كان هناك طلب نشط على قروض المصارف التجارية فإنه يزيد من قدرتها في التأثير على عرض النقود.
 - سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني، فكلما ارتفعت النسبة، ضعف تأثير البنوك في خلق النقود (الائتمان) وبالتالي عرض النقود.

مضاعف النقود الواسع (المركب) m:

بعد أن أوضحنا كيف يؤثر كل من البنك المركزي والمصارف التجارية والجمهور في عرض النقود، نستطيع الآن صياغة مضاعف النقود الواسع الذي يعكس تأثير الأطراف الثلاثة السابقة، وذلك على النحو الآتي:

$$m = \frac{1 + cd}{rd + rt(td) + cd}$$

حيث نسبة السيولة (cd = C/D)

نسبة الودائع الآجلة (td = T/D)

نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية rd =

نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة rt =

وبالتالي : فإن عرض النقود هو:

$$M = \left(\frac{1 + cd}{rd + rt(td) + cd} \right) B$$

مثال:

افترض أنه توفرت لدينا المعلومات الآتية:

- الودائع الجارية 500 مليون دولار.

- السيولة المتداولة = 1000 مليون دولار

- الودائع الآجلة (T) = 2000 مليون دولار

- نسبة الاحتياطي القانوني rd(0.20) =

- نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الآجلة rt = (0.10)

والمطلوب ما يلي:

(1) إيجاد مضاعف النقود

(2) إيجاد حجم عرض النقود

الحل:

$$cd = \frac{C}{D} = \frac{1000}{500} = 2$$

$$td = \frac{T}{D} = \frac{2000}{500} = 4$$

$$m = \frac{1+2}{.20+.10(4)+2} = \frac{3}{2.60} = 1.15$$

أي أن كل دولار زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة عرض النقود بمقدار (1.15) دولار

$$M = C + D$$

$$= 1000 + 500 = 1500$$

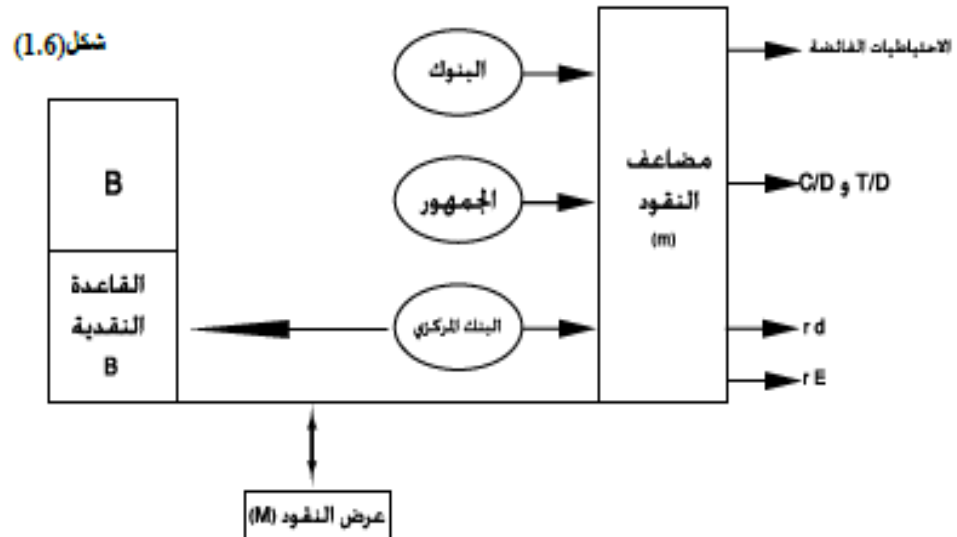
كذلك فإن القاعدة النقدية (B) هي:

$$B = \frac{M}{m} = \frac{1500}{1.15} = 1304.3$$

وبالتالي فإن عرض النقود هو:

$$M = (1.15) [1304.3] =$$

وأخيراً يمكننا توضيح الجهات والعوامل المؤثرة في عرض النقود في شكل (7.1).



ثانيا: الطلب على النقود:

1. مدارس تحليل الطلب على النقود

ناقشنا سابقا عرض النقود والجهات المؤثرة في جانب العرض من النقود، وهي البنك المركزي باعتباره المؤثر الرئيس والمصارف التجارية التي تسهم في خلق النقود ثم الجمهور الذين يمارسون دورا مؤثرا في عرض النقود، وحتى تكتمل الصورة في سوق النقود، فلا بد من تقديم عرض تحليلي لجانب الطلب على النقود، لذا يهتم هذا الجانب بدراسة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود وتحليلها. وفي إطار هذا التحليل، نجد أن هناك رؤى مختلفة لمدارس مختلفة في دراسة وتحليل محددات الطلب على النقود وتحليلها ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: المدرسة التقليدية:

قدمت هذه المدرسة ما يسمى بالنظرية الكمية في الطلب على النقود، حيث تركز هذه النظرية على دافع المعاملات في الطلب على النقود، أي أن النقود إنما تطلب بصورة أساسية من أجل التبادل أو كوسيط في المعاملات.

ثانيا: المدرسة الكينزية في الطلب على النقود:

قدمت هذه المدرسة ما يسمى بنظرية التفضيل النقدي، وقد ركزت هذه النظرية على ثلاثة دوافع رئيسة في الطلب على النقود وهي:

(أ) دافع المعاملات (التبادل):

حيث النقود تطلب لإتمام المعاملات والتبادل بين الناس. أي أن الناس بحاجة للاحتفاظ بكمية معينة من النقود خلال فترة زمنية من أجل شراء وتبادل السلع والخدمات، ويعتمد هذا النافع على مستوى الدخل.

(ب) دافع الاحتياط والتحوط للمستقبل:

يميل الناس للاحتفاظ بكمية معينة من النقود لمواجهة حالات الطوارئ وحالات الشدة في المستقبل، مثل حالات المرض وحالات البطالة وعدم وجود فرص عمل، وانقطاع الدخل وغيرها من حالات المستقبل غير المتوقعة. ويعتمد هذا الدافع على مستوى دخل الأفراد، فكلما زاد الدخل زادت نسبة النقود التي يحتفظون بها تحوطا للمستقبل.

(ت) دافع المضاربة:

يعتبر دافع المضاربة من الدوافع التي تميزت بها المدرسة الكينزية على غيرها (التقليدية مثلا) في تحليل دوافع الطلب على النقود، وفقا لدافع المضاربة، فإن الناس يحتفظون أو يطلبون كمية من النقود من أجل

الاستفادة من تغيرات أسعار الفائدة في السوق، ومن الواضح أن كمية النقود المطلوبة وفقا لهذا الدافع تعتمد على سعر الفائدة بصورة رئيسة، وعلى توقع المضاربين لهذا السعر مستقبلا، والعلاقة هنا هي علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر الفائدة، مال الناس للاحتفاظ بكمية أقل من النقود، والعكس إذا انخفض سعر الفائدة.

وباختصار، فإن دالة الطلب على النقود وفقا للمدرسة الكينزية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

$$\frac{M^d}{P} = f(i^{(-)}, y^{(+)})$$

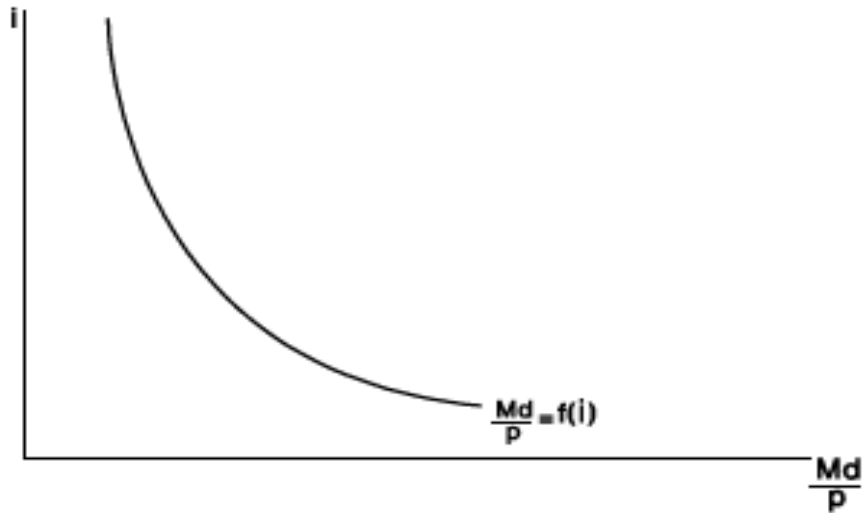
حيث $\frac{M^d}{P}$ = الطلب على النقود الحقيقية.

i = سعر الفائدة وعلامة السالب تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية الطلب على النقود.

y = الدخل، ويرتبط بعلاقة طردية مع كمية الطلب على النقود.

وبيانيا، فإن دالة الطلب على النقود يمكن توضيحها في شكل (2-6)

شكل (2.6)



ثالثا: هنالك مدارس أخرى ونماذج أخرى قامت بدراسة محددات الطلب على النقود وتحليلها ومنها:

- نموذج ويليام باومل وجيمس توين، وهو النموذج الذي عرف بنموذج المخزون في الطلب على النقود، ويعتبر هذا النموذج امتدادا فكريا للمدرسة الكينزية.
- نموذج المحفظة في الطلب على النقود، و يؤكد على دور النقود كمخزن للقيمة.